A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/GA/41/16 ADD.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 25 سبتمبر 2012

الجمعية العامة للويبو

الدورة الحادية والأربعون (الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون)
جنيف، من 1 إلى 9 أكتوبر 2012

تقارير عن لجان الويبو الأخرى
إضافة

1. تتضمن هذه الوثيقة تقريرا إعلاميا عن عمل الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (SCT)، وهي تكملة للجزء "ثانيا" من مرفق الوثيقة WO/GA/41/16. ونظرا إلى تاريخ انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجنة، لم يكن ممكنا إدراج هذه المعلومات في الوثيقة الرئيسية.

تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (الدورة السابعة والعشرون)

2. عقدت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (اللجنة الدائمة) دورتها السابعة والعشرين من 18 إلى 21 سبتمبر 2012. وتضمن جدول أعمال تلك الدورة بندا بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته (وشمل هذا البند أيضا النظر في دراسة عن الآثار المحتملة لعمل اللجنة الدائمة على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته)، وبندا بشأن توسّع نظام أسماء الحقول على الإنترنت فيما يخص العلامات التجارية، وبندا بشأن حماية أسماء الدول من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية، وبندا بشأن الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية. وإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع إعلامي عن دور وسطاء الإنترنت ومسؤوليتهم في مجال العلامات التجارية في 17 سبتمبر 2012. ويرد ملخص الرئيس لتلك الدورة في الوثيقة SCT/27/10.

العلامات التجارية

3. وفقا للقرار الذي اتخذته اللجنة الدائمة في دورتها السادسة والعشرين، نظمت الأمانة في مقر الويبو اجتماعا إعلاميا عن دور وسطاء الإنترنت ومسؤوليتهم في مجال العلامات التجارية في 17 سبتمبر 2012. وأعرب أعضاء اللجنة الدائمة والمراقبون عن ارتياحهم لعقد ذلك الاجتماع. واتفقت اللجنة الدائمة على عدم مواصلة العمل على ذلك الموضوع وحذفه من جدول أعمالها.

وقدمت الأمانة أحدث المعلومات عن توسّع نظام أسماء الحقول على الإنترنت فيما يخص العلامات التجارية. وأحاطت علما بالتقرير والتمست من الأمانة أن تخطر الدول الأعضاء بتطورات نظام أسماء الحقول الجديد. ومواصلةً للعمل على حماية أسماء الدول من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية، التمست اللجنة الدائمة من الأمانة إعداد دراسة وفقا للمواصفات المستمدة من اقتراح قدمه وفد بربادوس ووفد جامايكا ووافقت عليه اللجنة الدائمة. وترد مواصفات تلك الدراسة في مرفق الوثيقة SCT/27/10.

الرسوم والنماذج الصناعية

4. نظرت اللجنة الدائمة في دراسة عن الآثار المحتملة لعمل اللجنة الدائمة على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته (الدراسة) (الوثيقة SCT/27/4) وفي مشروع مواد ومشروع قواعد بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته. وأحرزت اللجنة الدائمة تقدما في استعراض مشروع المواد ومشروع القواعد والتمست من الأمانة أن تعدّ وثائق عمل مراجعة كي تنظر فيها اللجنة الدائمة في دورتها الثامنة والعشرين، على أن تأخذ بجميع التعليقات المقدّمة خلال الدورة الحالية وأن تبرز مختلف الاقتراحات التي تقدّمت بها الوفود.

5. واقترح عدد من الوفود أن ترفع اللجنة الدائمة توصية إلى الجمعية العامة للويبو بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية. وقالت وفود أخرى إن الوقت لم يحن بعد لتقديم تلك التوصية وأضافت أنه ينبغي استعراض الدراسة لمعالجة عدد من القضايا التي ترى تلك الوفود أن الدراسة لم تغطيها بالقدر الكافي. بيد أن وفودا أخرى اقترحت تقديم توصية إلى الجمعية العامة بشأن جدول زمني لعقد مؤتمر دبلوماسي، على أن يتم، في الوقت ذاته، تناول أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات المرتبطة بالعمل على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته. وفي الأخير، أشار رئيس اللجنة الدائمة إلى أن أيّ وفد لم يعرب عن اعتراضه على إمكانية أن يفضي هذا العمل إلى صكّ دولي ولا على النظر في إطار هذا العمل إلى المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. ورغم ذلك، لم تتفق اللجنة الدائمة على أي عمل مقبل بشأن الدراسة ولا على رفع توصية إلى الجمعية العامة للويبو بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي (من الفقرة 9 إلى الفقرة 12 من الوثيقة SCT/27/10).

الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية

6. قدمت أمانة اللجنة الدائمة معلومات أساسية عن التعاون بين اللجنة الدائمة وبرنامج منظمة الصحة العالمية بشأن الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية، ثم قدم ممثلٌ عن منظمة الصحة العالمية عرضا حول مجموعة البيانات العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية. وحظي عرض ممثل منظمة الصحة العالمية بترحيب واسع. وأشاد أعضاء اللجنة الدائمة بهذا التعاون الذي اعتُبر "تعاونا نموذجيا بالنسبة لجميع لجان الويبو" وشجعوا بشدة على مواصلته.

إسهام اللجنة الدائمة في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية

7. بالإضافة إلى القرار الصادر عن الجمعية العامة للويبو لعام 2010 والقاضي بضرورة "توجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، ترد أدناه البيانات التي أدلت بها الوفود في هذا الخصوص أثناء الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة[1].

"8 استرعى وفد البرازيل، متحدثا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، انتباه اللجنة الدائمة إلى الفئتين ألف (المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات) وباء (أنشطة وضع القواعد والمعايير) من التوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام

[1] لم يكن مشروع تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة متاحا وقت نشر هذه الوثيقة.

2007، وصلتها بعمل اللجنة الدائمة في مجال الرسوم والنماذج الصناعية. وأكّد أنّ التوصية 15، الواردة في الفئة باء، تدعو إلى لزوم أن تراعي أنشطة وضع القواعد والمعايير تحقيق توازن بين التكاليف والمنافع، وذكّر بأنّ مجموعة جدول أعمال التنمية قد أعربت إلى جانب وفود كثيرة، في مداخلاتها السابقة، عن الحاجة إلى التقيّد بتلك المبادئ. وأوضح أنّ أحد الأهداف المنشودة من توصيات جدول أعمال التنمية هو جعل أنشطة وضع القواعد والمعايير أكثر شفافية وشمولية. واعترف بأنّ هناك تقدما قد أحرز في هذا الاتجاه ويعود الفضل في ذلك أساسا إلى جهود البلدان النامية. ورأى أنّ المناقشات التي أجريت بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة تبدو أكثر تناسبا مع التوصية الآنفة الذكر. وأضاف الوفد قائلا إنّ الغرض من الدراسة التي أعدتها الأمانة بناء على طلب اللجنة الدائمة كان تحليل المنافع والقيود والتكاليف المحتملة بالنسبة لأعضاء اللجنة الدائمة، لا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمو والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والناجمة عن تنفيذ مشروع المواد والقواعد في مجال قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته. وقال إنّ مجموعة جدول أعمال التنمية قد رحّبت بالدراسة وأوصت بالتعمّق في البنود التي ذُكرت في المواصفات ولم تُتناول بما فيه الكفاية في الدراسة، ورحبت كذلك بتمديد الوقت الممنوح للمكاتب ومقدمي الطلبات للردّ على الاستبيان. ومضى يقول إنّ الدراسة كانت ترمي أيضا إلى تقييم مواطن المرونة لتحديد أيّ مواطن منها ستكون متاحة للدول الأعضاء. وشدّد على أنّ مواطن المرونة تمثّل عنصرا ضروريا من عناصر نظام الملكية الفكرية المتوازن، على النحو المقترح في جدول أعمال التنمية. وقال إنّه لا يزال يتعيّن، مع ذلك، إدراج بعض النقاط الأخرى من جدول أعمال التنمية في أنشطة الويبو وإنّ ثمة حاجة واضحة، كما أثارته دول أعضاء عديدة، إلى مناقشة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وبدا للوفد، من مشروعي النصوص الموجودة، أنّ البلدان النامية هي التي عليها إدخال المزيد من التغييرات الداخلية، القانونية منها والتقنية، من أجل تنفيذ القواعد الجديدة المقترحة. وصرّح قائلا إنّ مجموعة جدول أعمال التنمية تعتقد أنّ من شأن تلك العملية تمكين جميع الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، من اتخاذ قرار مستنير بشأن ما إذا كان النشاط المقترح الخاص بوضع القواعد والمعايير متناسبا مع مصالحها واحتياجاتها الوطنية. واختتم الوفد قائلا إنّه ينبغي، في رأي مجموعة جدول أعمال التنمية، ترسيخ البند الجاري بحثه ليصبح من البنود المدرجة بصورة دائمة في جدول الأعمال.

"9 وأكّد وفد جنوب أفريقيا، في معرض تقييمه لكيفية إسهام اللجنة الدائمة في تنفيذ توصية جدول أعمال التنمية، على أهمية أن تصبح هذه المسألة من البنود الدائمة المطروحة في الدورات التي تعقدها اللجنة الدائمة قبل الجمعيات العامة. وأشار إلى أنّ جنوب أفريقيا قد شاركت بنشاط في دورتي اللجنة الدائمة الجاري تقييمها. وأعرب الوفد، فيما يخص وضع القواعد والمعايير، عن سروره حيال تلبية اللجنة الدائمة للطلب المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية والداعي إلى إجراء دراسة عن الآثار المحتملة لعمل اللجنة الدائمة على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته وفقا لمضمون الفئة باء من جدول أعمال التنمية، لا سيما التوصية 15. وشرح أنّ الدراسة، كما عُرضت خلال الدورة، أثبتت أنّها مفيدة للغاية في هذا المضمار. وشكر الأمانة والمستشار الخارجي وأثنى عليهما وأشار إلى أنّ الدراسة قدمت بعض التوضيحات فيما يخص التكاليف والمنافع الناجمة عن مشروع مواد قانون الرسوم والنماذج الصناعية. وأعرب عن سروره بوجه خاص إزاء المعلومات الخاصة بمواطن المرونة، ولو أنّها مندرجة في سياق الأنشطة الراهنة المُضطلع بها في إطار معاهدة قانون الرسوم والنماذج الصناعية. ولكنّه سجّل أيضا وجود تقييدات في جمع بعض المعلومات المطلوبة في المواصفات، وذلك نظرا لكون الدراسة الأولى من نوعها في هذا الصدد. وعليه رأى الوفد أنّه ينبغي تحسين الدراسة حسب الاقتضاء وفقا للتعليقات المقدمة من الدول الأعضاء، خصوصا ما يتعلق بتصنيف البلدان، والأحكام الخاصة بالتعاون التقني، والروابط الموجودة مع اتفاق لاهاي. واعتقد الوفد أنّ من شأن تلك الدراسة تدعيم أحكام معاهدة قانون الرسوم والنماذج الصناعية المتوخى إبرامها. ونوّه بالاجتماع الإعلامي عن دور وسطاء الإنترنت ومسؤوليتهم في مجال العلامات التجارية، الذي أيّدته اللجنة الدائمة، وقال إنّه كان مفيدا للغاية ومكّن من توضيح بعض النقاط الغامضة التي تطبع هذا الموضوع. وتمنى الوفد، بالنظر إلى أنّ الإنترنت تمثّل موردا عالميا، لو استمع إلى تجارب القارة الأفريقية بخصوص هذه المسألة. ولكنّه صرّح، مع ذلك، بأنّ المناقشات كانت زاخرة

بالمعلومات ومفيدة فعلا. ورأى أنّ اللجنة الدائمة قد استهلت عملية إيجابية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وحثّ اللجنة الدائمة على مواصلة تحسين إسهامها في تنفيذ تلك التوصيات.

"10 وأعرب وفد مصر، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، عن تقديره حيال استمرار اللجنة الدائمة في الاسترشاد بتوصيات جدول أعمال التنمية وحيال استرشاد أنشطة وضع القواعد والمعايير في مجال قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته بالفئتين ألف وباء من تلك التوصيات، وبخاصة التوصيات 1 و2 و15 و17. وشكر الأمانة على إعداد دراسة الآثار التي أكّدت التزام الدول الأعضاء في الويبو بتوصيات جدول أعمال التنمية. ولاحظ أنّ الدراسة شملت أيضا الآثار المحتملة على البلدان المتقدمة والبلدان المرتفعة الدخل، ممّا يدلّ على أنّ توصيات جدول أعمال التنمية تعود، فعلا، بمنافع على جميع الدول الأعضاء في الويبو. وأعرب عن أمله في إمكانية تحسين الدراسة بما يمكّن من تناول جميع المواصفات التي وافقت عليها الدول الأعضاء ولا سيما أثر مشروعي المواد والقواعد على احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من تكوين الكفاءات والاستثمار في البنية التحتية والمساعدة التقنية، وكذلك على تعزيز الإبداع والابتكار والتنمية الاقتصادية والكفاءة في البلدان النامية. وأعرب أيضا عن أمله في أن تواصل اللجنة الدائمة الإسهام في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وقال إنّه ينبغي ترسيخ البند الجاري بحثه ليصبح من البنود المدرجة بصورة دائمة في جدول أعمال اللجنة الدائمة.

"11 وأبدى وفد الجزائر تأييده للبيانات التي أدلى بها وفدا البرازيل ومصر. وأعرب أيضا عن رغبته في ضمّ صوته إلى أصوات من أشاروا إلى ضرورة أن تصبح مسألة إسهام اللجنة الدائمة في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية من البنود المدرجة بصورة دائمة في جدول أعمال اللجنة الدائمة والمدرجة بطريقة فعلية في جميع لجان الويبو. وأوضح أنّه يجب على أيّ عملية من عمليات وضع القواعد والمعايير ضمن اللجنة الدائمة أن تراعي توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما التوصية 4 بشأن التعاون التقني وتكوين الكفاءات. وفيما يتعلق بتقييم إسهام اللجنة الدائمة في تنفيذ جدول أعمال التنمية أعرب الوفد عن رضاه بوجه خاص عن العمل الذي قامت به اللجنة الدائمة فيما يخص الدراسة التي أعدتها الأمانة حول آثار مشروعي المواد والقواعد. ورأى أنّه لا بدّ أن تكون أيّة عملية من عمليات وضع القواعد والمعايير ضمن الويبو مسبوقة بدراسة من هذا القبيل حتى يتسنى تقدير آثار وضع قواعد قانونية على جميع الدول الأعضاء في الويبو. وقال إنّ بإمكان اللجنة الدائمة، بالطبع، القيام بالمزيد كي تكون مثالا تقتدي به اللجان الأخرى. وأوضح ذلك قائلا إنّه يمكن للجنة الدائمة، في محاولتها تحسين الدراسة والاستجابة فعلا لاحتياجات البلدان الأعضاء، أن تحظى بالاعتراف بوصفها اللجنة الوحيدة التي بدأت بدراسةٍ عن الآثار قبل المضي قدما بمشروعي المواد والقواعد. وينبغي أن يكون ذلك النهج، في رأي الوفد، هو النهج المُتبّع ضمن الويبو. وأضاف قائلا إنّ بإمكان اللجنة الدائمة أيضا تعزيز أنشطة التعاون التقني وتكوين الكفاءات في سبيل التنمية.

"12 وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثا باسم المجموعة باء،إنّه يعترض على الاقتراح الداعي إلى ترسيخ البند الجاري بحثه ليصبح من البنود المدرجة بصورة دائمة في جدول أعمال اللجنة الدائمة.

"13 وقال وفد إيطاليا إنّه يدعم البيان المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

"14 وأبدى وفد هنغاريا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، دعمه للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء.

"15 وأشار الرئيس إلى أنّ عددا من الوفود قدمت تصريحات بشأن إسهام اللجنة الدائمة في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية. وقال إنّ جميع التصريحات ستُدوّن في تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة وتُحال إلى الجمعية العامة للويبو طبقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة لعام 2010 بخصوص آلية تنسيق جدول أعمال التنمية.

[نهاية الوثيقة]